

انقسام حول منح الشركات النفطية عقود تشغيل أو امتيازات للتنقيب أبي خليل يؤكد أن الحكومة هي الجهة المخولة بتلقي العقود

يشهد شرق حوض المتوسط تطورات متسرعة على صعيد قطاع النفط والغاز، فإسرائيل تتحدى كبار المنتجين وتصارع لإيصال غازها في أسرع وقت إلى أوروبا، أما الجزيرة القبرصية فمستمرة في استدراج العروض من كبرى الشركات العالمية للتنقيب عن الثروات في أعماق المناطق المتنازع عليها مع الشطر الشمالي من الجزيرة المنقسم والخاص للسيطرة التركية، فيما ينكب لبنان على التحضير لدوره التراخيص الثانية في مياهه.

تنكب وزارة الطاقة والمياه وهيئة إدارة قطاع البترول على التحضير لدوره التراخيص الثانية بعد أن وافق مجلس الوزراء على إطلاق الدورة في المياه البحرية اللبنانية، وكلف وزير الطاقة والمياه وهيئة إدارة قطاع البترول قتم خاله وزير الطاقة والمياه في نهاية سنة 2018، ما يؤدي إلى جذب الشركات العالمية مجدداً للاشتراك في هذه الدورة. من هنا كان إستقبال العاصمة البريطانية لندن "يوم لبنان" الذي أقامته وزارة الطاقة والمياه وهيئة إدارة قطاع البترول قتم خاله وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الأعمال سizar أبي خليل وهيئة عروضاً للشركات البترولية المشاركة في هذا اللقاء تحوم حول التحضير لدوره التراخيص. وعقد أبي خليل وأعضاء الوفد اللبناني لقاءات ثنائية مع ممثلين لشركات تنقيب عالمية عدّة. وبحسب المعلومات، فإن العديد من هذه الشركات أبدت رغبتها بالتقدم لدوره التراخيص، وأعربت عن ثقتها في الاحتمالات الواعدة للموارد الهيدروكاربوئية في المياه البحرية اللبنانية، والنظمتين القانوني والمالي لأنشطة البترولية في لبنان، والمعايير المعتمدة لتأهيل الشركات مسبقاً للاشتراك في الدورة.

على الصعيد التشريعي، التركيز الأساسي خلال هذه الفترة هو قانون التنقيب عن النفط والغاز على البر اللبناني، والإهم الانقسام الواضح بين الكتل السياسية حول تفاصيل هذا القانون، بدءاً من صلاحيات وزير الطاقة إلى تحديد مناطق التنقيب، وصولاً إلى دور مجلس النواب على صعيد توقيع العقود مع الشركات. ففي 2 تموز 2016، كلف رئيس مجلس النواب نبيه بري رئيس لجنة الطاقة والمياه النائب السابق محمد قباني تقديم اقتراح قانون يتعلق بالموارد البترولية في الأراضي اللبنانية. وفي 2 آب من العام نفسه قدم قباني اقتراح القانون إلى الرئيس بري الذي أحاله بدوره على اللجان النيابية، وتحديداً اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجان النيابية المشتركة التي كلفت درس اقتراح القانون المذكور برئاسة النائب السابق جوزف المعلوف، ويعمل على أساس منطق واحد مع قانون الموارد البترولية في المياه البحرية رقم 132 تاريخ 24/8/2010. جلسات عديدة عُقدت، نوقشت خلالها الاقتراح وأدخلت عليه تعديلات جوهرية بعد الأخذ بمحاذطات هيئة إدارة قطاع البترول ووزاري الطاقة والمياه والمال، ومنها ما يتعلق بموضوع الاستثمار على البر في مناطق الاستكشاف والحرف، وكيفية تعاطي الدولة مع الأماكن الخاصة لجهة الاستثمار والاستثمار، إضافة إلى كيفية تحديد المناطق المحظورة بالنسبة إلى عملية الاستكشاف وصلاحية تحديدها ضمن القانون. في الجلسة الأخيرة لمجلس النواب، ظهر الانقسام الواضح حول بعض ما تضمنه اقتراح القانون وخصوصاً في ما يتعلق بدور مجلس النواب. فالوزير أبي خليل يعتبر أنه من حق الحكومة منح التراخيص للشركات، مؤكداً أن ما سيُمنح ليس امتيازاً بل عقد استكشاف وإنما توقعه الدولة اللبنانية مع أطراف آخرين، فيما يؤيد العديد من النواب والكتل السياسية أن يعود هذا الأمر إلى مجلس النواب للتصديق عليها. وفي مشهد شبيه بما حصل في الجلسة النيابية، ظهر الانقسام الواضح حين هذه النقطة خلال ورشة العمل التي خصّصت لقطاع النفط والغاز وجمعت عدداً من النواب ورئيس لجنة الأشغال والطاقة النيابية النائب نزيه نجم وزیر الطاقة والمياه سizar أبي خليل وعددًا من ممثلي الهيئات والجمعيات والمنظمات المراقبة لقطاع النفط والغاز، بدعوة من المعهد الديمقراطي الوطني، وتخللها نقاش حول القطاع والأفاق المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار كيفية تخطيها. وظهر التباين واضحًا بين الوزير أبي خليل والنائب نواف الموسوي حول ما إذا كانت الحكومة اللبنانية هي الجهة الصالحة لمنح الشركات النفطية عقود تشغيل أو امتيازات للتنقيب عن النفط والغاز في البر، أو أن قرار الحكومة يحتاج إلى تصديق من مجلس النواب.

في هذا السياق، تعتبر المديرية التنفيذية للمبادرة اللبنانية للنفط والغاز ديانا قيسى، إن الخلاف ظاهر وبوضوح بين الافرقاء السياسيين حول كيفية إدارة الملف النفطي، ولا سيما في ما يتعلق بالتنقيب على البر، لتعود الكرة إلى مجلس النواب حيث ستكون نقاشات القوانين النفطية مادة دسمة لإظهار الإختلاف في الآراء. وتعتبر قيسى أن التحدي الأساسي في هذه المرحلة هو ما يتعلق بعملية التوظيف لتلبية الطلب المتوقع لليد العاملة واصحاب الاختصاص في قطاع النفط والغاز، إضافة إلى ضرورة

العمل على تطوير الاستراتيجية الوطنية للنفط والغاز التي يمكن ان تكون الارضية المناسبة لأي نقاش يتعلق بمستقبل القطاع وإدارته الحكيمه. كذلك تشدد على أهمية النقاشات التي تتم وبخاصة تحت قبة البرلمان لا سيما مع أصحاب الاختصاص لإشراك المواطنين واصحاب الخبراء ضمن آلية تسمح باشراك الجميع في إتخاذ القرارات وإعطاء وجهات نظرهم. وبالنسبة الى الفرص المتاحة، تشدد قيسى مجدداً على ضرورة وضع خطة استراتيجية شاملة وتشاركية تسمح بإنخراط كل اصحاب المصلحة، على ان توفر هذه الخطة خارطة طريق تنظم آلية او مسار طرح مشاريع القوانين المتعلقة بالنفط والغاز. كما يجب على المجتمع المدني ان يسعى الى حث الدولة على استكمال الانخراط في مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية(eiti) ، كذلك ينبغي على البرلمان وخصوصاً اللجان التي تدرس المشاريع، ان تشاور مع المجتمع المدني وذوي الاختصاص وذلك للتقليل من خطر لعنة ما قبل الموارد. هذا وتشير الى وجود العديد من التحديات، ومنها عدم تكافؤ القدرات التقنية ما بين اصحاب القرار، فعلى البرلمان ان يعزز قدراته التقنية للعب دور الرقابي الصحيح من خلال المزيد من التشريعات المطلوبة.

معارضو أبي خليل

معارضو أبي خليل يستندون الى المادة 89 من الدستور التي تنص على أنه لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار إلا بموجب قانون، أي من خلال مجلس النواب، معتبرين ان الخطأ الذي وقعت فيه الدولة اللبنانية عند إرساء العقود مع الشركات للتنقيب عن النفط والغاز في المياه لن يتكرر مع التنقيب على البر، فالرجوع الى مجلس النواب واجب يحكمه الدستور وهي الطريقة الأنسب التي تتبعها الدول المتقدمة على صعيد قطاع النفط والغاز وعلى رأسها النرويج. أما أبي خليل الذي يقف الى جانبه نواب "المستقبل" وبعض نواب "تكتل لبنان القوي" ، فيستند على قرار للمجلس الدستوري صادر في العام 2002 اجاز للحكومة منح رخصتين لتقديم الخدمات الخليوية.